العالمية منها لن تكون على نحو مغاير ، ذلك أن « مثل هذا الموقف لا يمكن الا أن ينال ، بعد نضال وجهد ، احترام وتأييد كافة القوى الثورية العالمية » . وما دام الأمر كذلك بالنسبة للقناعات المتوقعة من الجماهير العربية والفلسطينية ومن القوى الثورية والعالمية « فاننا لا نطالب شعبنا بالانتحار ، وانما نطالبه بأن يدفع الثمن الذي لا بد منه لأي انتصار تاريخي وهو ملايين الشهداء ، والصمود في ميدان الصراع رغم كل الآلام والتضحيات » . وهذا هو « الطريق الذي يعرف كل شعب يريد الحرية بأنه الطريق الوحيد للانتصار الحقيقي » .

أما على أي أساس توقع الرفض أن تكون طروحاته مؤيدة من قبل الجماهير العربية والفلسطينية والقوى الثورية العالمية كافة فانه سؤال لا يجد اجابته الا في الرغبات التي يحملها فرقاء الرفض الفلسطيني . بينما واقع الحال يعطي اجابة مخالفة . ولو لاحظنا ميزان القوى على الجانب الفلسطيني بالذات ، حيث يسود الاعتقاد بأن نسبة مؤيدي الرفض هي أعلى منها في أي مكان آخر لرأينا أن هذه النسبة لا تشكل الأغلبية ولا ترقى إلى درجة الأقلية الكبيرة . واذا كان من الحق أنه ما من استفتاء قد أجري لمعرفة رأي الجماهير الفلسطينية في أي مكان فان مؤشرات اتجاه الرأي العام يمكن استقصاؤها عبر معرفة مواقف التنظيمات الجماهيرية الفدائية والسياسية التي تمثله . وقد رأينا كيف أن سكان الأرض المحتلة كانوا شبه مجمعين على تأييد طروحات الجبهة الوطنية المنسقة مع القيادات الوطنية في الخارج . ولم يكن لممثلي جبهة الرفض في أي وقت من الأوقات الأغلبية في أي من الاتحادات الجماهيرية المنظمة سواء كانت عمالية أو فلاحية أو طلابية أو مهنية من أي نوع . وقوة منظماتها كمنظمات فدائية لا تقارن بالقياس لقوة فتح وحلفائها من المنظمات الأخرى . وغني عن الايضاح أن قوتها العسكرية لم تكن أكبر من تأثيراتها السياسية .

وأما على الجانب العربي فالأمر أبعد من أن يسمح لجبهة الرفض بأن تتحدث باسم الجماهير فضلا عن الأنظمة الرسمية ، ذلك أننا إذا أخرجنا من الحسبان القوى الرجعية واليمينية ذات النفوذ في بعض القطاعات الجماهيرية، فان غالبية القوى الوطنية والتقدمية كانت تؤيد برنامج مؤتمري القمة في الجزائر ثم في الرباط القائمين على أساس العمل من أجل تسوية متوازنة تطالب بانسحاب قوات اسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حزيران ١٩٦٧ وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، أي على أساس التفسير العربي للقرار ٢٤٢ ، فضلا عن أن الدول العربية أجمعت على البرنامجين .

ويبدو الأمر أشد وضوحاً على الجانب الدولي ، فمن بين أعضاء الأسرة الدولية كلها لم يكن يقف مع وجهة نظر الرفض سوى دولة أو اثنتين، بينما توزعت بقية الدول بين مؤيدة للتسوية وفق التفسير العربي للقرار ومعارضة لها لأنها تناصر التفسير الاسرائيلي الأميركي له . واذا توجب أن نقدم بعض التفصيلات يمكن القول أن قائمة المؤيدين للتسوية المتوازنة ، التي لا يرون بين بنودها الغاء اسرائيل أو الغاء الاعتراف بها ، غالبية الدول العربية ، وغالبية أحزابها الوطنية والتقدمية ، والدول الاسلامية ودول عدم الانحياز والدول الاشتراكية والأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى ، والعدد الكبير من الهيئات والمنظمات العالمية التي تضم تنظيمات العمال والفلاحين والطلاب والمهنيين والمثقفين ، وكذلك الأحزاب الشيوعية كافة والأحزاب الأكثر ديمقراطية بين الأحزاب الاشتراكية ، أما الجهات التي كانت لا تساند تسوية كهذه فهي